Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 3 (2025) • P: 84 - 70
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The reality of financial inclusion in Sudanese banks

Dr. Omer Mahgoub El-Hussein

Amiri Guard | Qatar

Received: 30/08/2024

Revised: 15/09/2024

Accepted: 13/10/2024

Published: 30/03/2025

* Corresponding author: omarmahjoub@gmail.com

Citation: El-Hussein, O. M. (2025). The reality of financial inclusion in Sudanese banks. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(3), 70 – 84. https://doi.org/10.26389/AJSRP.J010924

2025 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The purpose of this study was to investigate the validity of financial inclusion in Sudan during the economic crisis, the American sanctions, the developments in the field of communications technology, and the effect of the Islamic banking system and its products on financial inclusion; this should be matched with the rapid international efforts to promote financial inclusion, which is considered to be one of the pillars of sustainable development and economic growth and as an important factor to combat poverty.

The researcher followed the descriptive-analytical method to attain the objectives of the study, which represented knowing the real situation of financial inclusion in Sudan. In addition to its indicators, as reflected by intentional data, is the Arab region, and as shown by the efforts exerted by the government and the working banks.

The study revealed that financial inclusion in Sudan is very low for several reasons: Sudan needs to exert great efforts to attain economic recovery, as it is considered an important factor for financial inclusion; technological communications alone are not enough to realize financial inclusion. The study also had not shown any effect of the Islamic banking system on the promotion of financial inclusion. The study showed furthermore that poverty and American economic sanctions are among the reasons for low financial inclusion; moreover, the economic crisis and the armed conflicts aggravated the situation for financial inclusion.

The study proposed several key recommendations. The primary ones are the automation of services by government agencies and the mandatory adoption of electronic payment gateways for government revenue payments. Financial authorities should highlight the direct digital deposit of wage payments into bank accounts of both government and private institutions. Additionally, there is a need to increase the proportion of funds allocated from banks' portfolios to microfinance.

Keywords: Financial Inclusion, Digital Services, Islamic Financial Inclusion.

و اقع الشمول المالي في المصارف السودانية: دراسة تحليلية

الدكتور/ عمر محجوب الحسين

الحرس الأميري | قطر

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في السودان في ظل الأزمة الاقتصادية، والعقوبات الأمريكية، والتقدم في مجال تكنولوجيا الاتصالات، وأثر المصرفية الإسلامية ومنتجاتها على الشمول المالي؛ خاصة وأن العالم قد انتظم بجهود حثيثة لتحقيق الشمول المالي، باعتباره أحد أركان التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، ومدخلا للحد من الفقر.

واتّبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذه الاهداف والوصول إلى نتائج حول واقع الشمول المالي في السودان، ومؤشرات ذلك الواقع من خلال البيانات الدولية الخاصة بالشمول المالي في المنطقة العربية، ومن خلال الجهود الحكومية، وجهود البنوك العاملة في السودان.

أظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي في السودان منخفض جدا لعدة أسباب؛ وأن السودان يحتاج إلى جهود كبيرة للتعافي الاقتصادي باعتباره مدخلا للشمول المالي، وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدها لن تكون سبيلا للشمول المالي، وأنه لا أثر ظاهر يمكن ملاحظته للمصرفية الإسلامية وخدماتها المالية على الشمول المالي، أظهرت الدراسة أيضا أن الفقر، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية من أسباب ضعف الشمول المالي، بالإضافة الى ذلك أن الأزمة الاقتصادية والنزاعات المسلحة كانت من أسباب ضعف الشمول المالي.

اوصت الدراسة عدة توصيات أهمها، أنه على الجهات الحكومية أتمتة الخدمات واعتماد بوابة الدفع الإلكتروني كخيار إلزامي لدفع المتحصلات الحكومية، على السلطات المالية التشديد على المؤسسات الحكومية والخاصة للإيداع الرقمي المباشر لمدفوعات الأجور بالحسابات البنكية، زيادة النسبة المخصصة من محفظة البنوك للتمويل الاصغر ومتناهي الصغر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات الرقمية، الشمول المالي الإسلامي.

أولا: المقدمة

زادت مطالبات وجهود تحقيق الشمول المالي عالميا بتسارع وتيرة الحداثة والتطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية؛ بحسبانه يفتح آفاقا واسعة للتنمية المستدامة ويحد من الفقر، ورغم أن هناك تفاوتا فيما يتحقق من تقدُّم في هذا الشأن فيما بين البلدان؛ ولفت الشمول المالي انتباه السياسيين وصناع القرار والاكاديميين حول العالم؛ ووضعته كثير من البنوك المركزية ضمن أهداف استراتيجيتها الوطنية.

يهدف الشمول المالي إلى إدراج الشرائح الفقيرة والمرأة وكل الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي يسهم في دمجه في الاقتصاد الرسمي، ليشكل عاملا مهما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

برز أيضا وسط هذا الاهتمام مصطلح الشمول المالي الإسلامي، الذي قدم خدمات من خلال مؤسسات التمويل الاجتماعية الإسلامية وأدواتها من زكاة، وقف، وقروض حسنة وغيرها من الأدوات التي تدعم التنمية المستدامة، من خلال المنتجات المصرفية الإسلامية كالمشاركة، والمرابحة والمضاربة، واستخدام هذه المنتجات للوصول إلى الشمول المالي يعزز قدرة الأفراد ويوفر لهم فرصا كبيرة للوصول إلى خدمات مالية إسلامية (الاغبري و عثمان، 2021، ص 1-25).

وفي مجال الشمول المالي تبرز أسئلة جدية في السودان، خاصة في ظل تطبيق نظام مصرفي إسلامي على جميع المصارف، وفي ظل الأزمة الاقتصادية والعقوبات الأمريكية على السودان وثورة وتطور قطاع الاتصالات؛ وهذا ما تبحثه هذه الدراسة لمعرفة أثر كل هذه العوامل على الشمول المالي.

ثانيا: الإطار المنهجي

1- مشكلة البحث

يعاني السودان من أزمة اقتصادية خانقة من أبرز ملامحها تراجع الناتج المحلى الإجمالي، والتضخم. أحد وسائل مكافحة التضخم الحد من عرض النقود، ويعتبر الشمول المالي أحد وسائل الحد من عرض النقود وجذب الأموال والمدخرات إلى القنوات الرسمية وتخصيصها لقطاعات انتاجية تسهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي وتقلص البطالة وتحقق النمو الاقتصادي. لذلك كان لابد من بحث والتعرف على واقع الشمول المالي في السودان، وأثر العقوبات الأمريكية والأزمة الاقتصادية والتقدم الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصالات عليه. ويتفرع من هذا الهدف التساؤلات التالية:

1- هل ساهمت المصارف الإسلامية في السودان في تعزيز معدلات الشمول المالي؟.
2- هل وفرت المصارف الإسلامية في السودان شمولا ماليا لأصحاب الدخل المحدود ؟.
3- هل أثرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الشمول المالي في السودان؟.
4- هل لعبت الأزمة الاقتصادية في السودان دورا في ضعف الشمول المالي؟.

2- أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على المشاكل التي تحد من انتشار الشمول المالي من خلال التعرف على مساهمة المصارف السودانية ومنتجاتها وخدماتها في تعزيز الشمول المالي، وأثر الأزمة الاقتصاد والعقوبات الأمريكية عليه، على اعتبار أن الشمول المالي أحد الوسائل التي تساهم حل الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها السودان، كما أن البحث سوف يوفر صورة واقعية لمتخذي القرارات عن حالة الشمول المالي، مما يساعد في وضع الحلول والوسائل المناسبة التي تمكن من الوصول إلى الشمول المالي.

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واقع الشمول المالي في المصارف السودانية، وذلك من خلال التركيز على الآتي:

أ. علاقة انتشار الشمول المالي بصيغ التمويل الإسلامية.
ب. دراسة الحلول التي وفرتها المصارف لتعزيز وسط أصحاب الدخل المحدود.
ج. دراسة أثر الوضع الاقتصادي السيء على واقع الشمول المالي في السودان.
د. دراسة أثر العقوبات الامريكية على المصارف السودانية في مجال الشمول المالي.

4- فرضيات البحث

تفترض الدراسة الآتي:

أ. أن المصارف السودانية ساهمت في تعزيز الشمول المالي من خلال تطبيق المصرفية المالية الإسلامية في السودان.

ب. أن المصارف السودانية وفرت شمولا ماليا لأصحاب الدخل المحدود.

ج. أن الوضع الاقتصادي السيء أثر سلبا على الشمول المالي في السودان.

د. أن العقوبات الأمريكية على السودان أثرت سلبا على المصارف وبالتالي على الشمول المالي.

5- منهج البحث وأدواته

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل البيانات وتفسيرها، بهدف كشف العلاقات التي تربط بين متغيرات الدراسة، والمنهج التاريخي لمراجعة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقييمها ورصدها، لعرض الحقائق عرضا صحيحا من حيث مدلولاتها وكفايتها بغرض استنتاج مجموعة من المؤشرات ذات البراهين العلمية الواضحة.

6- حدود البحث

- المكانية: السودان.
- الزمانية: 2014م- 2019م.
- الحدود الموضوعية: يتم في هذه الدراسة التركيز على الشمول المالي، وأسباب ضعف الشمول المالي في ظل أوضاع السودان الاقتصادية.

ثالثا: الدراسات السابقة

1- دراسة ميسون إبراهيم محمد (عبد الله، 2018)

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال في تعزيز الشمول المالي في السودان، ومدى مساهمة خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال في تغطية ودمج عدد من الفئات المستبعدة ماليا في ظل الانتشار الواسع لاستخدام الهاتف الجوال وتبني بعض المصارف خدمات مصرفية مالية عبر الهاتف الجوال تتناسب مع احتياجات الفئات المستهدفة. توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج أهمها أن انتشار وكلاء تقديم الخدمة أكثر المتغيرات المستقلة التي تحدث تغييرا في الشمول المالي بالمقارنة مع المتغيرات الأخرى في الدراسة. بالإضافة إلى ضعف واضح في أعداد المصارف التي تقدم خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال حيث بلغت نسبة تلك المصارف 14% فقط من إجمالي المصارف العاملة بالسودان، كما أن معظم مستخدمي خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال لديهم حسابات طرف المصارف؛ واظهرت الدراسة ايضا وجود معوقات أخرى تواجه انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال.

2- دراسة خضر الامام عبد الرسول (Abdelrasoul, 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور خدمات الشمول المالي الإسلامي في تحسين وتطوير المشاريع الزراعية، وافترضت أنه بدون تكامل وتكييف خدمات الشمول المالي لن تزدهر المشاريع الزراعية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج: منها أن التمويل الأصغر من شركة الفال للتمويل الاصغر والصغير المحدودة من خلال المضاربة والمرابحة والمقاولة وشبكات الهاتف المحمول والمعلومات القائمة على العلاقات يعزز الشمول المالي، ويقلل من معدلات التخلف عن السداد، كما تحتاج من شركة الفال للتمويل الأصغر والصغير المحدودة أيضًا إلى ضمان حصول موظفيها وعملائها على المهارات اللازمة لتعزيز أدائها.

3- دراسة الصادق موسى وأنور عمار (Elsadig Musa Ahmed& Anwar Ammar, 2020)

حاولت هذه الدراسة تطبيق محركات اقتصاد المعرفة المهمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتنفيذ الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (M-bank) لزيادة انتشار التمويل الأصغر في السودان مسترشدة بالنظرية الموحدة لقبول واستخدام التكنولوجيا (UTAUT) ونماذج التكنولوجيا - المنظمة - البيئة (TOE)؛ على اعتبار أن الحصول على الخدمات المالية هو مفتاح التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر. وأظهرت النتائج الأولية أن التأثير الإيجابي للتمويل الأصغر على سبل عيش الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، وأظهرت أن حوالي 8 ملايين سوداني مستبعدون من خدمات التمويل الأصغر، وأن أهم المعالجات المحتملة للانتشار المحدود للتمويل الأصغر يكمن في استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل استخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من قبل مقدمي خدمات التمويل الأصغر.

4- دراسة نادية لوزري (لوزري، 2021)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية واستقرار النظام المالي، والوقوف على واقع الشمول المالي في عدد من الدول العربية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي التي وضعها البنك الدولي لقياس الشمول

المالي، وتبين من خلال تلك المؤشرات تدني مستوى الشمول المالي في العديد من الدول العربية باستثناء دول الخليج، نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية. وتوصلت الدراسة إلى تدني نسبة الادخار مقارنة بدول العالم بسبب تدني معدلات الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة، والتضخم، وبينت الدراسة كذلك تدني نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية وتفضيل الاقتراض من خارج القنوات الرسمية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وتعارضها مع الشريعة الإسلامية، أيضا إحجام البنوك عن تمويل مؤسسات التمويل الأصغر الصغيرة والمتوسطة بسبب درجة المخاطر العالية وارتفاع قيمة الضمانات المطلوبة. واوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لإدماج أكبر شريحة من السكان في القطاع المالي الرسمي وبطريقة عادلة.

5- دراسة جمال الجويني وعبد الكريم قندوز (جمال الجوينى، عبدالكريم قندوز، 2021)

نتيجة لاختلاف طبيعة العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي بسبب عدم التجانس في الاقتصادات، ومستوى التطور المالي الإسلامي هدفت هذه الدراسة إلى قياس استجابة الشمول المالي للتطورات في مجال التمويل الإسلامي في ستة عشر دولة عربية باستخدام منهج قياس يستند إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتم الاعتماد على مؤشرين للشمول المالي، وهما أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية، إضافةً إلى مؤشر التطور المالي الإسلامي، والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

توصلت الدارسة إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي يستجيب طرديا للتغيرات في التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لهما تقريبا نفس الأثر على الشمول المالي. كما أظهرت النتائج أن التمويل الإسلامي والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص لا يؤثران على مؤشر الشمول المالي المقاس بالفروع البنكية، في حين أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي له أثر موجب معنوي على مؤشر الشمول المالي. وأكدت نتائج الدراسة أهمية المضي في دعم القطاع المالي الإسلامي ليصبح أكثر نجاعة في المساهمة الفعلية في تعزيز مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة في اطارها العام مع الدراسات السابقة في أنها ناقشت الشمول المالي من خلال مؤشراته، وإن كان دراسة جمال الجويني وعبد الكريم قندوز قد ناقشت أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي، وقاست استجابة الشمول المالي للتطورات في مجال التمويل الإسلامي، وتوصلت الدارسة إلى أن مؤشر الشمول المالي المقاس بأجهزة الصراف الآلي والائتمان المحلي ونصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي يستجيب طرديا للتغيرات في التمويل الإسلامي.

لكن تتميز هذه الدراسة بأنها ناقشت واقع الشمول المالي في السودان ومؤشراته في ظل أسلمة النظام المصرفي في السودان والعوامل الأخرى التي أثرت على الشمول المالي، ولم تكتفي هذه الدراسة ببحث التمويل الإسلامي كمحرك للشمول المالي، على اعتبار أن بعض البنوك الربوية أصبحت لديها نوافذ للتمويل الإسلامي ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

الجهاز المصرفي في السودان

برامج الإصلاح وأسلمة الجهاز المصرفي

بدأت برامج الإصلاح المصرفي في السودان منذ 1991م، وشملت تلك الإصلاحات الجوانب القانونية والإدارية والمالية والبناء المؤسسي والتأصيل، وهدفت مرحلة التأصيل إلى تعميق أسلمة الجهاز المصرفي في السودان بغرض الوصول إلى ممارسات مصرفية تخضع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ولتنفيذ ذلك وضعت أدلة إرشادية للصيغ الإسلامية وإلزام البنوك التجارية بها في عملياتها التمويلية، وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، وتفعيل دور إدارات المراجعة الداخلية وتعزيزها بهيئات للرقابة الشرعية لتشمل المراجعة الداخلية مراجعة العمليات والتأكد من مدى الالتزام فيها بأحكام الشريعة الإسلامية (الحسن، 2004، ص 23-25). من الملاحظ أن برامج الإصلاح المصرفي لم تتطرق إلى برامج يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود، أو برامج ارشادية واضحة لجذب المدخرات، وتمويل الحرفيين وصغار المنتجين، أو دعم برامج التمويل الأصغر والمتناهي الصغر.

التمويل الاسلامي

صيغ التمويل الإسلامي في المصارف

يستند التمويل الإسلامي وصيغه على قاعد فقهية وهي قاعدة الغنم بالغرم، أي أن الربح المستحق يتأتى بالتملك والعمل، ويندرج تحت هذه القاعدة الفقهية البيوع بأنواعها، والمرابحات، والصيرفة، والمشاركات والديون والضمانات وغيرها من المعاملات التي تحكم وتنظم عملية انتقال الملكية وامتلاك المال. كانت هذه المعاملات هي الإطار الشامل الذي بنيت عليه صيغ التمويل في المصارف الإسلامية. تتنوع أنماط

الصيغ التي تستند على أحكام الدين الإسلامي منها صيغ الاستثمار المباشر، المشاركة، المرابحة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة وبيع السلم (هاشم، 2020، ص 36).

مميزات المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية من خلال تطبيقها لصيغ التمويل الإسلامي بعدة خصائص ومميزات منها الآتي (بوشريط، 2021، ص125-126):

1. تنوع وتباين صيغ التمويل الإسلامي، حيث تناسب عمليات ومجالات متنوعة.
2. التفاوت في درجة مخاطر كل صيغة من صيغ التمويل وبالتالي تنوع حجم وقيمة الضمانات.
3. الالتزام بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية عند تنفيذ صيغ التمويل، وذلك من خلال هيئة مختصة بالرقابة الشرعية.
4. يساهم مباشرة في تمويل المشروعات والقطاعات المتخصصة (زراعية – صناعية – عقارية) سواء المشروعات طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل.
5. يقوم بالإتجار المباشر لشراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيوع الإسلامية.
6. تقبل الودائع الاستثمارية على أساس عقد المضاربة الشرعي، ويوزع الربح الناتج من التوظيف الفعلي.
7. المشاركة في الربح والخسارة مع الجهة الممولة.

نلاحظ من خلال ما استعرضناه من ميزات المصارف الإسلامية أنه ليس هناك ميزات واضحة تعزز الشمول المالي، أو برامج تشمل أصحاب الدخل المحدود أو صغار المنتجين وبالتالي تعزز الشمول المالي.

ماهية الشمول المالي

مفهوم وأهمية الشمول المالي

يعني الشمول المالي حسب البنك الدولي "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة ". (Bank World, 2021)

أيضا عرف الشمول المالي بأنه:

"Financial services delivered via mobile phones, the internet or cards ". (Manyika, et al., 2016. P 4).

" هي الخدمات المالية المقدمة عبر الهواتف المحمولة أو الإنترنت أو البطاقات".

كماعرف بأنه:

"Digital finance encompasses a magnitude of new financial products, financial businesses, finance-related software, and novel forms of customer communication and interaction - delivered by FinTech companies and innovative financial service providers". (Gomber, P., Koch, JA. & Siering, M., 2017)

" يشمل التمويل الرقمي عددا كبيرا من المنتجات المالية الجديدة، والأعمال المالية، والبرامج الحاسوبية المتعلقة بالتمويل، والطرق المبتكرة للتواصل والتفاعل مع العملاء - التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية ومقدمو الخدمات المالية المبتكرة".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) عنها الشمول المالي بأنه:

"Financial inclusion refers to the process of promoting affordable, timely and adequate access to a wide range of regulated financial products and services and broadening their use by all segments of society through the implementation of tailored existing and innovative approaches including financial awareness and education with a view to promote financial well-being as well as economic and social inclusion". (Adele Atkinson, Flore-Anne Messy, 2013. P 11)

"العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين، وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف الماليين، بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي ".

من خلال استعراض التعاريف السابقة يرى الباحث أن الشمول المالي يجب أن يعرف من خلال مسارين: الأول عملية إدخال الأفراد والشركات إلى المنظومة المصرفية والمالية الرسمية، والمسار الثاني هو آليات ووسائل إدخال الأفراد والشركات في المنظومة المصرفية وابقائهم داخل هذه المنظومة.

إن أهمية النظام المالي الشامل أصبح معترفا بها على نطاق واسع في الدوائر السياسية والاقتصادية والتشريعية، حيث أصبح الشمول المالي مؤخرا أولوية سياسية في العديد من البلدان، فقد جاءت مبادرات الشمول المالي من المنظمين الماليين والحكومات والصناعة المصرفية، واتخذت قرارات وتدابير تشريعية في كثير من البلدان حول العالم تؤسس للشمول المالي (المشهداني و العبيدي، 2020، ص 31-36).

انتظمت في العالم جهود حثيثة لنشر الشمول المالي؛ حيث سعى قانون إعادة الاستثمار المجتمعي لعام 1977م في الولايات المتحدة الأميركية لمعالجة التمييز في القروض الممارسة على أفراد وشركات في مناطق ذات دخل منخفض أو متوسط؛ وفي فرنسا أكد قانون الاستبعاد 1998م على حق الفرد في الحصول على حساب مصرفي، وفي المملكة المتحدة. تم تشكيل "فريق عمل للإدماج المالي" من قبل الحكومة في 2005م من أجل مراقبة التطور المحرز في مجال الشمول المالي. ومن جانب آخر وعلى المستوى الدولي قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي في العام 2010م مبادرة لزيادة الشمول المالي في البلدان النامية للمساعدة في خفض مستويات الفقر في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة (Bank W. , 2022).

كما أن الشمول المالي أصبح من أولوية واضعي السياسات والهيئات الرقابية والتنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم؛ ولقد تم تحديده كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (Bank World, 2021).

تشير النتائج إلى أن الشمول المالي يرتبط ارتباطا إيجابيا بريادة الأعمال، ويمكن أن يفتح فرصًا اقتصادية لرواد الأعمال، عبر العمل غير الرسمي والرسمي، ومن خلال القطاعات الاقتصادية، يمكن أن تكون نقاط الوصول المالية المختلفة: مثل الفروع المصرفية، ونقاط البيع ووكلاء البنوك، وأجهزة الصراف الآلي وبنوك التمويل الأصغر بوابة لاستخدام الخدمات المالية الإضافية التي يمكن أن تسمح بتطوير الأعمال من خلال الوصول إلى التسهيلات الائتمانية (Fozan Fareed, Mabel Gabriel, Patrick Lenain and Julien Reynaud، 2017).

أكد بحث أجرته شركة إرنست ويونغ (EY) أن الشمول المالي يمكن أن يؤدي إلى (Bellens, 2018):

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 14% في الاقتصادات النامية الكبيرة مثل الهند وما يصل إلى 30% في الأسواق الحدودية، ومثال ذلك كينيا.
- زيادة الإيرادات المصرفية بمقدار 200 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 20% من إيرادات بنوك الأسواق الناشئة لعام 2016) في 60 دولة.

أهداف الشمول المالي

للشمول المالي أهداف عدة، حيث تتحقق منافع إنمائية خاصة عند استخدام تقنيات الخدمات المالية الرقمية، أيضا عند استخدام هذه التقنيات تتحقق للمستخدم درجة من الأمان في حفظ الأموال ونقلها وكسب الوقت والجهد؛ وتشير الدراسات والبحوث إلى أنه يمكن تحسين مستويات الدخل؛ وبالتالي الخروج من دائرة الفقر، كما أن استخدام الخدمات المالية الرقمية يحارب الفساد والرشوة ويحسن من مستويات كفاءة تقديم الخدمات وسرعة إنجازها. إن الشمول المالي يسهل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية، وبالتالي يمكن أن يقلل من تكلفة رأس المال؛ بالإضافة إلى ذلك، ويمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة إلى تحسين الإدارة اليومية للأموال بشكل كبير، ويمكن أن يساعد النظام المالي الشامل في الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية (الإقراض الشخصي) التي غالبًا ما تكون استغلالية في حالة الحاجة الماسة والإعسار وبالتالي، فإن النظام المالي الشامل يعزز الكفاءة والرفاهية من خلال توفير سبل لممارسات الادخار الآمنة من خلال تسهيل مجموعة كاملة من الخدمات المالية الفعالة (Alper , Haoyong , & Yifan , 2021).

الشمول المالي والتمويل الرقمي لهما العديد الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي، والحكومات والاقتصاد مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل التكلفة المالية والوساطة للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وزيادة إجمالي الإنفاق الحكومي (Ozili، 2018. P 329).

دور المصارف في تحقيق الشمول المالي وآلياتها

يحقق الشمول المالي فوائد اقتصادية كبيرة للاقتصادات الناشئة، وجانبا إيجابيا للبنوك يتميز بالقوة نظرًا لأن التقدم التكنولوجي يقلل بشكل كبير من تكلفة خدمة هذه القطاعات والشرائح التي تتعامل مع البنوك (underbanked) والتي لا تتعامل مع البنوك (unbanked)؛ فيمكن للبنوك المساعدة في دفع التوسع السريع وتطوير الاقتصادات ذات الإمكانات العالية، مع زيادة قاعدة عملائها، ومن ثم إيراداتها وأرباحها.

وتقدر شركة إرنست ويونغ (EY) أن البنوك يمكن أن تولد دخلا سنويا إضافيًا تبلغ عائداته 200 مليار دولار أمريكي من خلال تقديم خدمة أفضل للفئات المستبعدة ماليا من الأفراد والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في 60 دولة ناشئة؛ وهذا يعادل 20% من عائدات البنوك الناشئة في 2016م. كما يمكن أن يؤدي الإدماج الفعال للأفراد إلى توليد 24 مليار دولار أمريكي في الإيرادات، مع تقليص فجوة القيمة الائتمانية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن أن تساهم بمبلغ 176 مليار دولار أمريكي(Young, 2017) .

ومن خلال التكنولوجيا ووسائلها يمكن للبنوك التغلب على العديد من المشاكل المتعلقة بالعملاء مثل درجة التعليم غير الكافي، والأفراد الذين لا يحملون مستندات تعريفية، والتحديات الجغرافية، والمنتجات المالية باهظة الثمن وعدم وجود تاريخ ائتماني للأفراد؛ وقد أحرزت العديد من الأسواق الناشئة تقدمًا كبيرًا في إنشاء البنية التحتية التي يمكن للبنوك البناء عليها.

الإجراءات الضرورية لنجاح المصارف

على البنوك عند تحديد أولويات استثماراتها في الشمول المالي، الاعتماد على مؤشرات ارتفاع مستويات اعتماد الأجهزة المحمولة والدفع الإلكتروني، وتطبيق أنظمة الهوية الرقمية الوطنية، والبنية التحتية لبيانات الائتمان، الوصول المفتوح إلى البيانات الرقمية، ورقمنة العملة مما يقلل من الاحتيال والتزوير، ضمانات قوية للعملاء تحفظ حقوقهم في مواجهة ممارسات البيع والتحصيل غير المنصفة، وبرامج محو الأمية المالية، وأنظمة الإفلاس التي تدعم حقوق الدائنين وتساعد على حل المطالبات بطريقة منظمة وغير منحازة، والحوافز التنظيمية للبنوك من خلال تخفيف القواعد والتقليل من وثائق اعرف عميلك المرهقة (KYC) للحسابات ذات الأرصدة الصغيرة، وبيئة النظم المالية المتنوعة التي توفر الخدمات المالية من خلال شركات التكنولوجيا المالية وتجار التجزئة ومقدمي خدمات الاتصالات، والأنظمة المالية القابلة للتشغيل البيني من خلال إنشاء منصة دفع عبر الهاتف المحمول قابلة للتشغيل البيني للعملاء لإجراء المعاملات عبر شبكات الهاتف المحمول التي يوفرها مقدمو الخدمات المالية عبر النظم المركبة التي تمكن اثنين من الأنظمة أو أكثر ليعملا مع بعضهما البعض كنظام مركب (Bellens, 2018). فيما يلي أهم الإجراءات لنجاح الشمول المالي:

أ. تخصيص عروض ملائمة لموضوع الشمول المالي وتوسيع نطاق اعتماد فتح الحساب، من خلال ابتكار حلول مالية مناسبة ومبسطة تلبي احتياجات العملاء المحددة بتكلفة معقولة، وتطوير فهم أعمق للعملاء، وتقديم عروض ذات قيمة مقنعة من خلال مزيج من المنتجات والخدمات المبتكرة، يمكن للمؤسسات كسب ولاء العملاء الجدد وزيادة فرص البيع.

ب. ابتكار قنوات للوصول إلى المزيد من العملاء بتكلفة أقل، حيث أن القنوات الرقمية مفيدة في مساعدة مقدمي الخدمات في التغلب على التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والجغرافيا في العديد من البلدان النامية. ويتطلب الشمول المالي الفعال نموذج توزيع يتضمن فروعًا مادية مع استخدام الأتمتة لبناء الثقة، على أن يستكمل بوكلاء مراسلين. الرسم البياني رقم (1) يبين مقارنة لتكلفة الخدمة عبر الفروع، الصراف الآلي والهاتف النقال.

ج. المعالجة والتخفيف بشكل مبتكر من مخاطر غياب التاريخ الائتماني للعميل، حيث يفتقر العديد من الأفراد والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المستبعدين ماليا إلى السجل المالي الذي تعتمد عليه البنوك تقليديا لدعم قرارات الإقراض، فيمكن أن يساعد التوصيف الإبداعي للائتمان وتحليلات درجات الائتمان في سد فجوة غياب التاريخ الائتماني للإقراض، وتستخدم بعض المؤسسات غير المصرفية البصمات الرقمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والقياسات الحيوية، وتعليقات عملائها على مصداقية المنتج والخدمة كمصادر بيانات لتقييم جدوى الأعمال والجدارة الائتمانية (Young, 2017).

الرسم البياني رقم (1) تكلفة خدمة العملاء من خلال البنوك والقنوات المختلفة (دولار امريكي)

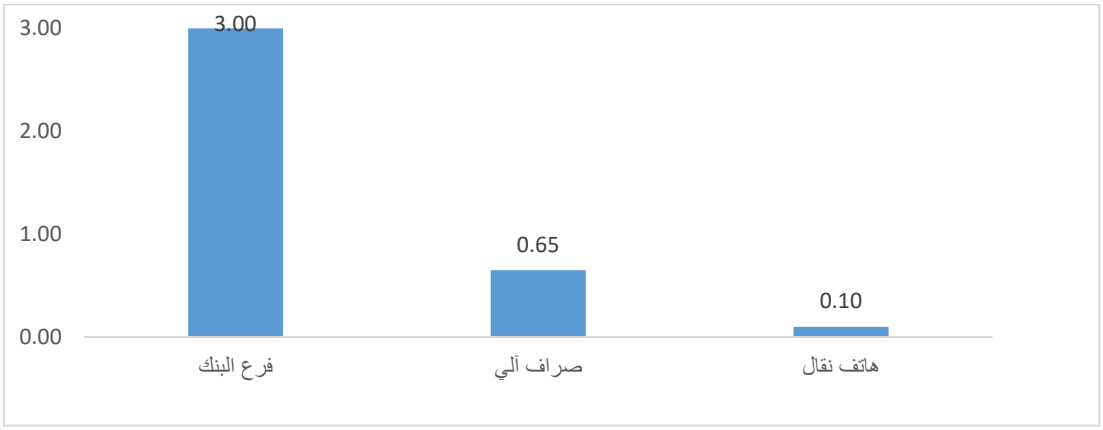

المصدر: Young, E. &. (2017). Innovation in financial inclusion . Retrieved from Ernst & Young Global Limited: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/trust/EY-innovation-in-financial-inclusion.pdf?download.

مؤشرات قياس الشمول المالي

تُعد بيانات الشمول المالي الموثوقة، التي تغطي المكونات الرئيسة للتنمية المستدامة للشمول المالي وتعزز الاستقرار المالي، أمرًا مهما لإعلام سياساته ومبادئه ورصد تأثير مبادراته، فضلا عن كونها بمثابة نقطة انطلاق تُبنى عليها أهداف واستراتيجية الشمول المالي.

أقرت مجموعة العشرين (G20) في العام 2011م توصية الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، واتفقت المجموعة لاحقا في قمة القادة بلوس كابوس (Los Cabos) بالمكسيك عام 2012م على مجموعة أساسية من مؤشرات الشمول المالي. وفي إطار ما تم الالتزام والتوافق عليه عند اعتماد المجموعة الأساسية ودعما للمجال الذي تم التركيز الرئيسي فيه على محو الأمية المالية، طورت (GPFI) مجموعة أكثر شمولا من مؤشرات الشمول المالي، بهدف تعميق الفهم حول مشهد الشمول المالي العالمي، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بجودة تقديم الخدمات المالية واستهلاكها (بما في ذلك ما سعي محو الأمية المالية). وفيما يلي سرد لمؤشرات الشمول المالي (المجموعة الأساسية)؛ التي من خلالها يُقاس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد:

أ. الوصول إلى الخدمات المالية.

ب. استخدام الخدمات المالية.

ج. جودة المنتجات وتقديم الخدمات.

لقد تمت المصادقة على مجموعة (GPFI) الموسعة - بما في ذلك تلك المؤشرات حول محو الأمية المالية وجودة تقديم الخدمات المالية والاستهلاك - في قمة مجموعة العشرين في سانت بطرسبرغ في العام 2013م، والتي تغطي الأبعاد الثلاثة وتوفر نظرة ثاقبة حول جوانب الوصول والاستخدام، بما في ذلك المؤشرات الخاصة بمساحة الخدمات المالية المتنقلة الناشئة، أيضا تم تضمين بيانات جانب العرض وجانب الطلب لتشكيل رؤية شاملة، بالإضافة إلى بيانات عن المجالات ذات الصلة المتعلقة بكل دولة على حدة. وتشمل مصادر بيانات المؤشر العالمي للبنك الدولي، ومسح الوصول المالي لصندوق النقد الدولي واستطلاع غالوب (Gallup) العالمي، مع مصادر إضافية بما في ذلك استطلاعات القدرة المالية للبنك الدولي، واستطلاعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الوطنية لمحو الأمية المالية والشمول، ولوحة نتائج الشركات الصغيرة والمتوسطة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمدفوعات العالمية للبنك الدولي. على الرغم من أن نطاق مؤشرات الشمول المالي لمجموعة العشرين شامل بما يكفي لتقديم تقييم واسع، إلا أن جهود جمع البيانات الجديدة وكذلك التكنولوجيا المتطورة ونماذج الأعمال قد تتطلب مؤشرات إضافية في المستقبل. لذلك فإن هذه المؤشرات تراجع على أساس سنوي، مع مصادر البيانات المتاحة حاليًا للمؤشرات. وإذا تم النظر في هذه المؤشرات بالاقتران مع معلومات إضافية خاصة بالبلد، فإنها سوف توفر معلومات مهمة لصانعي السياسات وتمكن من المراقبة الشاملة لتطورات الشمول المالي، على المستويين الوطني والعالمي (GPFI, 2016).

جهود الشمول المالي في السودان

قضية الشمول المالي ليست مسؤولية تقع فقط على عاتق المصارف وحدها، إنما هي أيضا مسؤولية تتعلق بالدولة حيث يجب أن تتخذ الإجراءات المناسبة مع ظروفها المحلية ودرجة التطور المالي والتكنلوجي ودرجة الوعي المالي لدى مواطنيها، ومدى تطور البنية التحتية للاتصالات، وهل تم تضمين الشمول المالي في استراتيجيتها الوطنية.

وفقا لتقرير وحدة إدارة المشروعات الذي تديره مجموعة البنك الدولي من خلال برنامج عمل (FIRST) نيابة عن المانحين لعام 2014م، فان الشمول المالي في السودان يعتبر تحديا كبيرا، حيث أن 15% فقط من البالغين لديهم حساب مصرفي، و8% فقط لديهم حساب ادخار في مؤسسة مالية رسمية، و4% فقط اقترضوا أموالا من مؤسسة مالية رسمية. رغم تقديم الحكومة مبادرات مختلفة لدعم الشمول المالي؛ وتضمنت هذه المبادرات إنشاء وحدة للتمويل الأصغر داخل بنك السودان المركزي (CBOS) في العام 2007م، ودعم البنك والجهات المانحة (خطوط الائتمان والمساعدات الفنية) لقطاع التمويل الأصغر، وإصدار اللوائح الخاصة بالتمويل الأصغر في العام 2009م التي تتطلب من البنوك التجارية تخصيص ما لا يقل عن 12% من إجمالي التمويل للتمويل الأصغر. كما أنشأت الحكومة سجلا ائتمانيًا في العام 2011م يرجع إليه الفضل في زيادة الإقراض (الإستراتيجية الشاملة للتمويل الأصغر 2013-2017م) وانخفاض القروض المتعثرة. الجهود المبذولة لتعزيز أطر الضمان جارية أيضًا مع إنشاء سجل للضمانات لكل من الضمانات الثابتة والمنقولة. كذلك اتخذت الحكومة خطوات أولية لإدخال أنظمة الدفع الرقمية وتخطط للسماح للمؤسسات المالية باستخدام وكلاء لتقديم الخدمات المالية، لا سيما في المناطق الريفية (Infrastructures, 2016)؛ كما اشتملت سياسات بنك السودان المركزي لعام 2017م على توجهات بخصوص الشمول المالي بغرض تعزيز الشمول المالي ونشر ثقافته وفقا للإجراءات التالية (بنك السودان المركزي، 2016):

1. إجراء مسح قومي للشمول المالي بهدف توفير معلومات حول الوصول للخدمات المالية في كافة أنحاء السودان.
2. إعداد إستراتيجية للشمول المالي تتضمن الإصلاحات في السياسات والترتيبات المؤسسية المطلوبة لتوسيع الاستفادة من الخدمات المالية.

3. تنفيذ إستراتيجية الشمول المالي لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق التنمية المنشودة.
4. تعزيز عرض الخدمات المالية من خلال تسهيل إجراءات الاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من المصارف والمؤسسات المالية.
5. تنسيق جهود ومبادرات مختلف أجهزة الدولة ذات الصلة والعاملة في مجال تعبئة المدخرات وترشيد استخدامها.
6. تشجيع الطلب على الخدمات المالية من خلال رفع الوعي المصرفي والمالي للجمهور والمتعاملين.

لكن وحسب تقرير وحدة إدارة المشروعات، فإن أجندة الشمول المالي للحكومة أعاقها عاملان رئيسيان:

أولا: حجم التدخلات كانت محدودة، وتتم جزئيا وبدون أهداف وآليات واضحة لتتبع لما تم احرازه من تقدم؛ ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود استراتيجية شاملة ذات أهداف وأولويات واضحة، تم فيها تحديد المسؤوليات وآليات التنسيق، أيضا افتقدت خطط الحكومة إلى نظام الرصد والتقييم. كما أن الوعي بين واضعي السياسات بشأن الشمول المالي لا يزال محدودًا ولا يتميز بالعمق الكافي.

ثانيًا: لم تجر تدخلات من خلال التشخيص الشامل بما في ذلك الاستقصاءات الجانبية للطلب والتي بالإضافة إلى قياس مستوى الشمول المالي يمكن أن تصف حالة الوصول إلى الفئات المستهدفة (من خلال تحديد نوع المنتجات والخدمات التي يستخدمها الأفراد المشمولون والمستبعدون ماليا) ودوافع وعوائق استخدام المنتجات والخدمات المالية.

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قوة دافعة كبيرة للشمول المالي والتنمية المستدامة، كما يشكل دعامة حقيقية للخروج من الفقر؛ منذ وقت مبكر أدرك السودان هذه الأهمية حيث أنشأت وزارة الصناعة في العام 1988م إدارة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم اعقبها إنشاء السلطة العليا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في العام 1995م تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي؛ لذلك يعتبر السودان من أوائل دول المنطقة التي اهتمت بالتمويل الأصغر والمتوسط ومشروعاته (بابكر، 2019).

وفي مجال المشروعات الصغيرة وعلى مستوى المصارف كانت تجربة بنك فيصل الإسلامي الذي أسس فرعا مختصا في تمويل الحرفيين وصغار المنتجين، وذلك في العام 1983م وأدى هذا الفرع دورا كبيرا في دعم المشروعات الصغيرة؛ وكان التمويل يتم وفقا لصيغ التمويل الإسلامي؛ وبلغ حجم تمويل تلك المشروعات 5,8 مليار جنيه سوداني خلال الفترة 1996-2000م.

صادقت الحكومة على سياسات بنك السوان المركزي واستراتيجيته الخاصة بالتمويل الاصغر بإصدار مجلس الوزراء القرار رقم 12 في العام 2006م الخاص بسياسات التمويل الأصغر، مما مكن بنك السودان المركزي من إنشاء وحدة التمويل الأصغر التي أوكل إليها مهمة وضع السياسات الخاصة بتشجيع وتطوير الصيرفة الاجتماعية التي تعنى بالتنمية الريفية من خلال مساعدة المرأة، وتقديم خدمات تطوير المشروعات الصغيرة، وتمويل الجمعيات والاتحادات؛ بالإضافة إلى تكوين المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، وبنهاية العام 2014 م بلغ عدد مؤسسات التمويل الأصغر 27 مؤسسة، لتصل في العام 2018م إلى 44 مؤسسة بلغ عدد فروعها 261 فرعا (محمد شريف بشير، نوال عبدالمنعم بيومي، 2017).

رغم أن السودان يعتبر ثاني أكبر سوق من حيث الانتشار بعد بنغلاديش، لكن عاب استراتيجية التمويل الأصغر سياسة بنك السودان المركزي الخاصة بالائتمان الموجه كنسبة من محفظة البنوك التي لم تتعد النسبة 12%، كما أن الدلائل تشير إلى أن البنوك لم تصل في تمويلها إلى النسبة السابقة التي أقرت أولا والبالغة 10% من حافظتها؛ ولم تتعد النسبة 3% من الحافظة المقررة من بنك السودان المركزي، وهذا يعتبر ضعفا كبيرا أضر بالتمويل الأصغر والشمول المالي وتحقيق أهدافه؛ مما يتطلب مراجعة نسبة حجم الائتمان الموجه المقررة ومراقبة تنفيذ البنوك لتوجهات البنك المركزي (اليونسكو، 2008).

لقد أحرز السودان تقدما كبيرا في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع انحائه منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث وضعته تلك الجهود على قدم المساواة مع كثير من الدول الافريقية المتقدمة في هذا المجال، ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تمت تغطية حوالي 60% من السكان بإشارة (GSM7)، اعتبارًا من عام 2010م تمت تغطية أكثر من 80% من السكان بإشارة (GSM)، وارتفعت معدلات الاشتراك في الهاتف المحمول من أقل من 1% في العام 2000م إلى 33% في العام 2009م. وكان النمو في استعمال الهاتف المحمول لافتا؛ وتعتبر معدلات النمو هذه الأسرع في إفريقيا. كما انتشرت خدمات الإنترنت بشكل ملحوظ، ايضا نما عرض النطاق الترددي الدولي في جميع أنحاء السودان بشكل كبير متجاوزا جميع المعايير. رغم ذلك لم يحدث نمو كبير في قطاع الخطوط الأرضية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تفضيل الهواتف المحمولة، وهذا اتجاه سائد في جميع أنحاء أفريقيا.

وفقا لبيانات العام 2006م، والخاصة بجميع أنحاء السودان ظهر بأن ما يقرب من 98% من السكان يمكنهم الوصول إلى الهواتف المحمولة على أساس قابل للتطبيق تجاريًا. تستند هذه النتيجة إلى افتراض أن 4% من الدخل المحلي في كل منطقة يمكن تسجيلها كإيرادات للاتصالات الهاتفية. بالنسبة للبنية التحتية ذات النطاق العريض يمكن لحوالي 96% من جميع أنحاء السودان الوصول إلى البنية التحتية ذات النطاق العريض (WIMAX8)؛ مع وجود فجوة بنسبة 3-4% في المنطقة الشمالية الغربية من السودان وجنوبه؛ من جانب آخر، مكّنت كابلات الألياف الضوئية تحت سطح البحر الأحمر التي تعتبر عمودا فقريا للاتصالات، السودان من تطوير بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توجد ثلاثة أنظمة كابلات تحت سطح البحر تهبط في بورتسودان: (SAS-1) (Flag Falcon)، ونظام الكابلات البحرية لشرق

إفريقيا (EASSy). بالإضافة إلى ذلك، هناك روابط أرضية بمصر وإثيوبيا وبنية تحتية أساسية من الألياف المحلية يبلغ طولها 10000 كيلومتر (تقرير شركة سوداتل لعام 2008م). أنشأت EASSy محطة ربط السودان بالألياف الضوئية. الكابل الممدد تحت سطح البحر الذي وفر أسعارا جاذبة للغاية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان لذلك يعتبر قطاع خدمات الهاتف من بين أكثر الخدمات جاذبية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث يدفع السودان ثلث ما تدفعه الدول الغنية بالموارد وربع ما تدفعه الدول منخفضة الدخل دفع سلة المحمول (Rupa Ranganathan and Cecilia Briceño-Garmendia, 2011) .

وفي اطار جهود صندوق النقد العربي ومبادراته حول التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات الرقمية لزيادة الشمول المالي، قام بنك السودان المركزي بتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع وبطاقات الصراف الآلي رغم أن هذه العمليات شابها كثير من الممارسات الربوية بسبب أزمة السيولة التي ضربت السودان خلال عام 2019م، بالإضافة إلى رسوم الخدمة، كذلك وضع البنك المركزي ضوابط محددة وموجهات للمصارف التجارية خاصة باقتناء وطرح نقاط البيع التي بلغت في العام 2020م 70 ألف نقطة، ومن المنتظر أن ترتفع إلى 100 ألف نقطة بحلول العام 2022م بالإضافة إلى اطلاق عدد من التطبيقات الخاصة بالهاتف المحمول والخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني. وتشير المؤشرات إلى نجاح شركات التقنية المالية في الوطن العربي في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم ورفع مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال زيادة نسبة النفاذ إلى الخدمات المالية. الرسم البياني رقم (2) يبين نسبة البالغين المشمولين ماليا ويستخدمون وسائل الدفع الإلكتروني.

الرسم البياني رقم (2) يبين نسبة البالغين المشمولين ماليا ويستخدمون وسائل الدفع الإلكتروني يوميا (%)

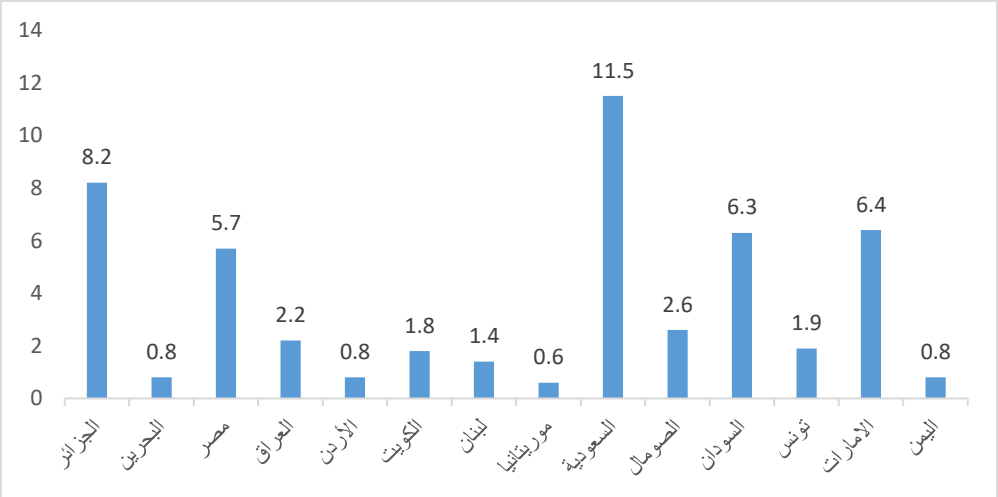

المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات الشمول المالي (2017).

الشمول المالي في المصارف السودانية

يحتاج الشمول المالي إلى جهود وعمل دؤوب من المصارف، من خلال وضع خطط لتطوير الخدمات المصرفية والتبشير بفوائد الشمول المالي، ونشر الوعي بين افراد المجتمع وتسهيل الإجراءات، ولا شك أن مؤشرات الشمول المالي في السودان هي التي تعكس وتبين جهود المصارف وقوة برامجها وتوجهها نحو نشر الشمول المالي.

أشارت تقارير البنك الدولي لعام 2021م إلى أن السودان جاء في مجموعة الدول المصنفة بأنها ذات شمول مالي منخفض حيث كانت ملكية الحسابات في المؤسسات المالية أقل من 24%، وفي السودان بلغت ملكية الحسابات للبالغين 15.3% من إجمالي السكان البالغين (فوق سن 15 عاما)، وتنخفض هذه النسبة إلى 10% عند النساء. أما الذين يملكون بطاقة ائتمانية فنسبتهم 0.6%، أما الذين يجرون عمليات شراء/ دفع فواتير عبر الإنترنت فنسبتهم لا تتعدى 1% ولا يوجد من يملكون محفظة مالية عبر الهاتف المحمول والتي توفرها عادة شركات الاتصالات، وفقا لبيانات البنك الدولي الصادرة العام 2021 الرسم البياني رقم (1) ورقم (2) يبينان مؤشرات الشمول المالي للعام 2020م. كما بلغت نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية، أو من المؤسسات المالية حوالي 4.2% فقط، مقابل 38% اقترضوا من العائلة أو الأصدقاء؛ وشملت المجموعة منخفضة الشمول المالي كلا من موريتانيا، الصومال، مصر، جيبوتي، اليمن والعراق.

وحتى تتضح الصورة ينبغي أن نشير إلى أن المجموعة الأولى المصنفة بأنها ذات الشمول المالي العالي شملت الكويت، قطر، الإمارات، السعودية، عمان والبحرين (دول مجلس التعاون الخليجي)؛ وتراوحت النسبة الدنيا والعليا بين 65.9- 83.2 %.

الرسم البياني رقم (1) مؤشرات الشمول المالي في السودان يناير2020م (للذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة)

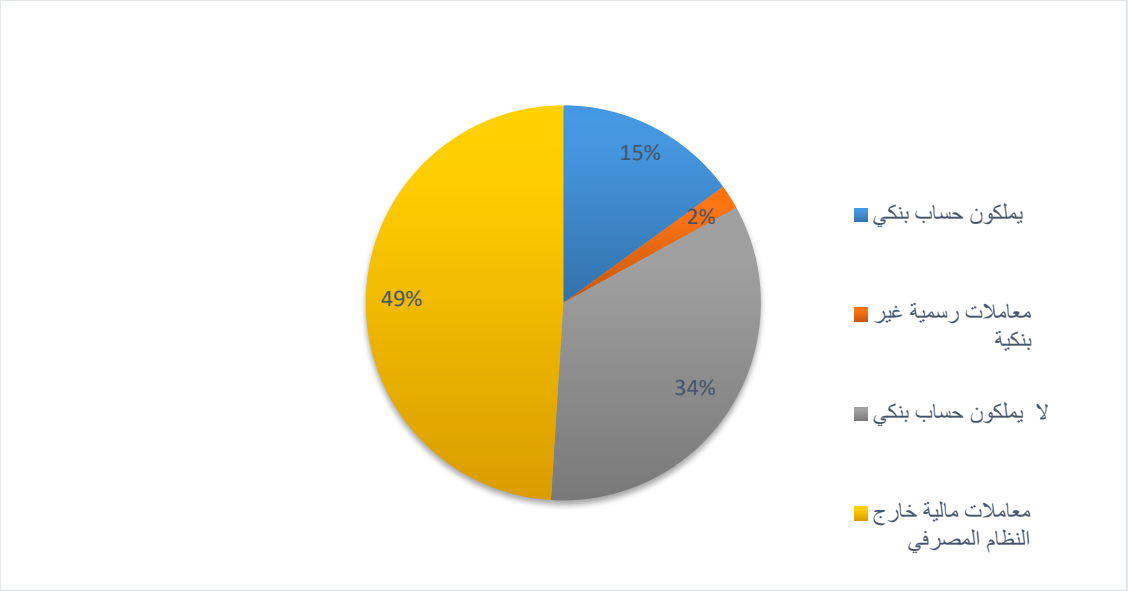

المصدر: (Maposa, Oyewole, & Mutsonziwa, 2021)

الرسم البياني رقم (2) الشمول المالي في السودان حسب النوع (للذين تزيد أعمارهم فوق 15 سنة)

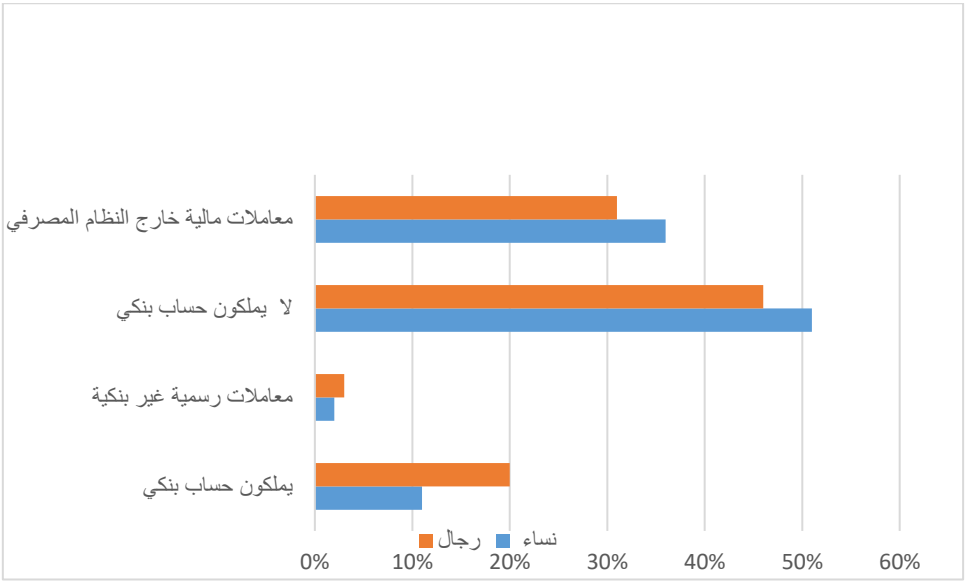

المصدر: (Maposa, Oyewole, & Mutsonziwa, 2021)

أما المجموعة الثانية المصنفة بأنها ذات الشمول المالي المتوسط شملت لبنان، المغرب، تونس، الاردن، الجزائر وفلسطين؛ وتراوحت النسبة الدنيا والعليا بين 24.2- 50.5%.

نلاحظ ان هناك فوارق اقتصادية وثقافية واضحة وأخرى متعلقة بالاستقرار السياسي والأمني بين دول تلك المجموعات الثلاث، فدول المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي) دول ذات اقتصاديات قوية حيث تستخدم في دول المنظومة الخليجية أحدث التقنيات لتقديم الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى مستويات الدخل العالية للمواطنين واعتمادهم على القروض في شراء السيارات وبناء المساكن وتجهيزها، بالإضافة إلى القوانين الملزمة بتحويل الرواتب والأجور إلى الحسابات المصرفية حيث يمثل الوافدون أغلبية العمال في سوق العمل

بأكثر من 20 مليونا وهم يشكلون ما لا يقل عن ثلثي مجموع القوى العاملة في دول المجلس وتصل النسبة إلى 85% و90%، هؤلاء تفرض قوانين العمل تحويل رواتبهم وأجورهم عبر الجهاز المصرفي (اتحاد المصارف العربية، 2017). نسبة الثقافة المالية في هذه المجموعة تتراوح بين 31-44% (Global Financial Literacy Center, 2021).

أما دول المجموعة الثانية فهي دول متوسطة أو اقل بقليل من الناحية الاقتصادية، وانتشار الثقافة المالية المصرفية في هذه الدول، فمعدل محو الامية المالية في لبنان 44%، وتونس 45%، الجزائر 33%، فلسطين 25% (Global Financial Literacy Center, 2021).

أما دول المجموعة الثالثة فهي دول تعاني من مشاكل اقتصادية ومن الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى تدني مستوى الثقافة المالية المصرفية وسط الغالبية، فمعدل محو الامية المالية في السودان 21 في المائة (21%)، مصر 27%، الصومال 15%، اليمن 13%، العراق 27% (Global Financial Literacy Center, 2021).

رغم أن القطاع المصرفي السوداني كان الأسرع نموا في المنطقة العربية في العام 2016م، لكن تواجه اقتصاد السودان مشكلة استمرار ضعف مساهمة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتعدى 7.1% عام 2015م، مقابل 52.6% كمتوسط عام للمنطقة العربية حسب تقارير البنك الدولي، وتعكس هذه النسبة المتدنية ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهذا مؤشر قوي حول ضعف الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية، 2017).

جاء في إحدى الدراسات الأكاديمية أن متوسط أجهزة الصراف الآلي في السودان لكل 100 ألف بالغ هي 4.9% وهي نسبة ضعيفة، كذلك كانت نسبة متوسط الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ فقط 3.24% وهي نسبة ضعيفة جدا بالنسبة لمساحة السودان وموارده الطبيعية المتنوعة وعدد سكانه الذي يمثل غالبيته سكان الريف؛ إذا تمت هذه المقارنة مع دولة مثل تونس التي يبلغ متوسط الفروع فيها 19.95% (جمال الجوينى، عبدالكريم قندوز، 2021).

بما أن الشمول المالي يعتمد في قياسه على مؤشرات أساسية هي الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات؛ ولكن وفقا لتلك المؤشرات لا يزال السودان يسجلّ أحد أدنى المستويات في المنطقة العربية فيما يخصّ الشمول المالي. الجدول رقم (1) يبين عدد الفروع، عدد الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية.

الجدول رقم (1) يبين عدد الفروع، الحسابات، أجهزة الصراف الآلي وبطاقاتها، ونقاط البيع وبطاقات المحفظة الإلكترونية

بيان	السنوات				
	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الفروع	674	720	732	674	758
عدد الحسابات (مليون)	7.3	4.2	4.8	5.3	6.3
عدد أجهزة الصراف الآلي	970	1074	1190	1300	1448
عدد نقاط البيع	708	2885	3447	3780	16162
عدد بطاقات الصراف الآلي (مليون)	2.3	2.6	2.9	3.4	4.2
عدد بطاقات المحفظة الالكترونية (ألف)	-	722	778	793	885

المصدر: مجلة التمويل الأصغر 2019.

كان لعدد السكان في السودان وتوزيعهم الجغرافي، واتساع الرقعة الجغرافية، وممارسة الأعمال التجارية غير الرسمية مقارنة بالزراعة والرعي تبلغ النسبة 45%. تبلغ الكثافة السكانية 29 فرد كيلومتر (74 شخصا لكل ميل مربع)، أيضا هناك جانب مهم وهو مساحة السودان التي تبلغ مليون وسبعمائة وخمسة وستون ألف وخمسة وأربعون كيلومتر مربع والمناطق الحضرية بالنسبة لمجموع السكان حيث تبلغ نسبة السكان في المناطق الحضرية 34.9% من اجمالي السكان حسب إحصاءات 2020م (Worldometers.info, 2024).

تشير التقارير إلى أن نسبة انتشار الانترنت 3% (الجيل الثالث G3)، وعدد الذين يمتلكون هاتف نقال 77% منهم 25% يمتلكون هاتف ذكي. قيمة العمليات عبر الهاتف النقال 9.8 مليون عملية، وحجم سوق الأعمال التجارية المسجلة 2.2 مليون (Maposa، Oyewole، و Mutsonziwa، 2021).

أشار أحد نتائج المسوحات إلى أن انخفاض امتصاص النقد المتداول إلى الجهاز المصرفي هو في الأساس نتيجة لعدم الحاجة إلى الخدمة المصرفية بسبب الدخل غير المنتظم والمنخفض والنقدي. أظهرت العينة التي أجري عليها المسح أن 85% أصحاب دخل نقدي، ومنهم 56% مدفوعاتهم نقدية، وأن 68% منهم ينفذ دخلهم قبل اكمال تغطية احتياجاتهم وهذا مؤشر يدل على ضعف الادخار، كما أشار المسح إلى أن 51% يحصلون على أموال نقدية من أقاربهم (Maposa, Oyewole and Mutsonziwa, 2021, pp38-39).

لا شك ان العقوبات الأميركية على السودان أثرت تأثيرا كبيرا على الشمول المالي، حيث أدت إلى انقطاع علاقات السودان المصرفية بالمصارف الأميركية والأوروبية، ثم قطعت المصارف الخليجية والآسيوية علاقاتها مع مصارف السودان خوفا من فرض عقوبات عليها وخوفا

على مصالحها؛ كما أدت العقوبات إلى اتساع دائرة صيرفة الظل وزيادة كلفة المعاملات المصرفية في السودان، بالإضافة إلى فقدان المصارف جزءا كبيرا من معاملاتها الخارجية وأرباحها وعملائها بالخارج، فضلا عن تراجع تحويلات المغتربين عبر القطاع المصرفي، كما أثر ذلك على الاستثمارات الخارجية حيث يعتبر القطاع المصرفي النافذة التي من خلالها تتدفق أموال المستثمرين إلى السودان، ومن خلال هذه النافذة يتم الاستثمار في المشروعات التنموية المستدامة ذات البعد الاجتماعي (اتحاد المصارف العربية، 2017). هناك جانب مهم أثرت عليه العقوبات وهو عدم قدرة المصارف على الحصول على برامج وتطبيقات مصدرها الولايات المتحدة أو الدول الاوربية، أو حتى أجهزة كمبيوتر ضخمة.

أعاقت أيضا أسباب أخرى الشمول المالي، في قمة هذه الأسباب ضعف الأداء الاقتصادي الذي أدى إلى تقييد الشمول المالي، حيث يصنف السودان كأدنى مستوى من الشمول المالي في إفريقيا جنوب الصحراء كما ذكرنا سابقا؛ ومن أبرز الإشكالات التي اعاقت الشمول المالي أزمة السيولة التي ضربت البلاد في بداية العام 2018م واستمرت حتى بداية العام 2020م، وهذه الأزمة ادخلت البنوك في أزمة ثقة بالغة الضرر ضاعفت الأزمة وأطالت أمدها. نتيجة لأزمة السيولة أصبح النقد يُستخدم على نطاق واسع في مدفوعات التجزئة نظرا لأن ندرة الأوراق النقدية أثرت سلبا على ثقة الجمهور في القطاع المالي، حيث ارتفعت نسبة النقد إلى الودائع في السودان بشكل حاد من حوالي 45% قبل 2018م إلى 79% في نوفمبر 2019م. كما يفضل المستخدمون السيولة النقدية باستمرار بسبب انخفاض الوعي المالي والأمية (Asia, 2020). أيضا أثر على الشمول المالي عدم تطبيق نظم الدفع الالكتروني إما بسبب امتناع بعض الجهات الحكومية عن ذلك، أو ضعف البنية التحتية والبرامج المشغلة، كما أعاق التعثر المصرفي المصارف من الدخول في عمليات إقراض وبالتالي قلت رغبة الأفراد والشركات الصغيرة في فتح حسابات مصرفية، أيضا الإجراءات المعقدة لفتح الحساب المصرفي وقيمة المبلغ المطلوب ايداعه لفتح الحساب، وبسبب الازمات الاقتصادية المتتالية وضعف مستويات الدخل لا يستطيع الفرد فتح حساب؛ لأن فتح الحساب يتطلب إيداع مبلغ معين يكون الفرد في أمس الحاجة إليه، وبالتالي ليس لديه القدرة على الادخار.

أيضا كان لحدة الفقر في السودان التي فاقت 80% أثرا كبيرا على الشمول المالي، حيث امتنعت البنوك ومؤسسات التمويل عن تمويل هذه الفئة التي تشكل أغلبية، ولا تملك ضمانات ودخلها محدود، ولا تملك أوراق ثبوتية. من جانب آخر تشكل أعداد البالغين والأطفال 20-41% نسبة كبيرة من المجتمع وكما هو الحال في غالب الوطن العربي وطبقا للعادات الاجتماعية لا يتمتع البالغ بالاستقلالية التي تمكنه من فتح حساب وإدارته حتى تخرجه من الجامعة وانتظامه في عمل.

ثالثا: الخاتمة

أولا: الاستنتاجات

1. لا أثر ظاهر للمصرفية الإسلامية وخدماتها المالية على الشمول المالي.
2. لم توفر المصارف منتجات مصرفية لجذب أصحاب الدخل المحدود ولم تسعى لذلك.
3. الفقر أحد أسباب ضعف الشمول المالي.
4. العقوبات الاقتصادية الاميركية أحد أسباب ضعف الشمول المالي.
5. الأزمة الاقتصادية والنزاعات المسلحة من أسباب ضعف الشمول المالي.
6. مساحة السودان الشاسعة ونسبة سكان الريف العالية تشكلان عقبة أمام الشمول المالي.

ثانيا: التوصيات

1. نشر ثقافة الشمول المالي بالتعاون مع وسائل الاعلام واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
2. على المؤسسات الحكومية إلزام العاملين بفتح حسابات بنكية.
3. تصميم منتجات مبتكرة جديدة تتناسب مع احتياجات الافراد العادية لأن معظمهم لا يعملون بصورة رسمية.
4. على البنوك العمل على الانتشار الجغرافي والديمغرافي للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع.
5. على المصارف اعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتحديث وسائل الدفع الإلكترونية.
6. على الجهات الحكومية أتمتة الخدمات واعتماد بوابة الدفع الإلكتروني كخيار إلزامي لدفع المتحصلات الحكومية الكترونيا.
7. على ديوان الزكاة الدخول باعتباره ضامنا للفقراء وأصحاب الدخل المحدود لدى مؤسسات التمويل والمصارف.
8. على السلطات المالية التشديد على المؤسسات الحكومية والخاصة للإيداع الرقمي المباشر لمدفوعات الأجور بالحسابات البنكية.
9. زيادة النسبة المخصصة من محفظة البنوك للتمويل الاصغر ومتناهي الصغر ومراقبة تحقق تلك النسبة.

10. تعديل اللوائح المتعلقة بالتزامات التغطية ونشر الشبكات وبتراخيص مقدمي خدمات الاتصالات، وزيادة عرض النطاق الترددي لتعزيز سعة الشبكة، وتحسين تجربة مستهلكي خدمات الاتصالات، وتطوير أداء شبكات الاتصالات المتنقلة وجودة الخدمات.

ثالثا: المقترحات البحثية

1. دراسة واقع استراتيجيات تطوير وتصميم منتجات مبتكرة تغطي حاجات الافراد العادية.
2. دراسة بعض المنتجات المصرفية دون غيرها وأثرها في الشمول المالي.
3. دراسة تجربة التأمين الصحي في السودان وأثره كمحرك للخدمات المالية الالكترونية الرسمية.

قائمة المصادروالمراجع

اولا: المراجع العربية

- اتحاد المصارف العربية. (مارس, 2017). القطاع المصرفي السوداني: الأكثر نموا بين القطاعات المصرفية العربية لعام 2016. *مجلة اتحاد المصارف العربية*. تم الاسترداد من https://bit.ly/3mD1JMU
- اتحاد المصارف العربية. (2017). *واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه*. الأمانة العامة – إدارة الدراسات والبحوث.
- إخلاص باقر هاشم. (2020). *المصارف الإسلامية*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- أسامة بوشريط. (2021). *لبنوك والسياسات النقدية مع الإشارة إلى البنوك الإسلامية* (المجلد 1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- اليونسكو. (2008). *تقييم موقف تنفيذ استراتيجية تنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر في السودان*. يونيكونز للإستشارات المحدودة. تم الاسترداد من http://unicons.org/Publications/Evaluation%20of%20Implementation%20(Arabic).pdf
- بنك السودان المركزي. (29 12, 2016). *سياسات بنك السودان المركزي للعام 2017*. تم الاسترداد من CBOS : https://bit.ly/32EvNAM
- جمال الجويني، عبدالكريم قندوز. (2021). أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. *مجلة صندوق النقد العربي، 8*، 20. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/study/impact-islamic-finance-financial-inclusion-arab-region
- حمال الجويني، و عبدالكريم قندوز. (27 يونيو, 2021). أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. (الادارة الاقتصادية، المحرر) *صندوق النقد العربي، 8*. تم الاسترداد من https://www.amf.org.ae/ar/publications/athr-altmwyl-alaslamy-ly-alshmwl-almaly-fy-almntqt-alrbyt
- دريد حنان، و غريب الطاوس. (ابريل, 2021). دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي. *مجلة البشائر الاقتصادية، 7*(1)، 295-276. doi:10.33704/1748-007-001-015
- عبد الرحمن نجم المشهداني، و زينة سامي العبيدي. (2020). *الشمول المالي وفاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي* (المجلد 1). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبدالله على محمد بابكر. (2019). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان-المعوقات والحلول. (وحدة التمويل الصغر ببنك السودان المركزي، المحرر) *مجلة التمويل الاصغر*(1)، 8.
- لينا محمد الاغبري، و أنور حسن عثمان. (2021). الشمول المالي الاسلامي والتخفيف من تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف. *المجلة الدولية للتراث في الثروة والتمويل الإسلامي، 2*(2)، 1-25. تم الاسترداد من https://journals.iium.edu.my/iiibf-journal/index.p...
- محمد شريف بشير، نوال عبدالمنعم بيومي. (2017). *تجربة بنك فيصل الاسلامي السوانى في تمويل المشروعات الصغير والحرفيين*. تم الاسترداد من المنهل: https://platform.almanhal.com/Files/2/130348

ثانيا: المراجع الاجنبية

- Adele Atkinson, Flore-Anne Messy .(2013) .*Promoting Financial Inclusion through Financial Education 'OECD/INFE Evidence, Policies and Practice* .'doi:https://doi.org/10.1787/5k3xz6m88smp-en
- Alper Kara ،Haoyong Zhou و ،Yifan Zhou) .Oct, 2021 .(Achieving the United Nations' sustainable development goals through financial inclusion: A systematic literature review of access to finance across the globe .*International Review of Financial Analysis* .101833 ،*77* ،doi:https://doi.org/10.1016/j.irfa.2021.101833

- Elkhidir Elamin Mohammed Abdelrasoul .(2020) .Islamic Financial Inclusion for Agriculture Development: The Case of South Al-Dweim Agricultural Microfinance Projects in the White Nile State, Sudan تأليف(2018–2016). *Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance* .(المجلد 2، الصفحات 177-199) doi:10.1007/978-3-030-39939-9
- Elsadig Musa Ahmed &Anwar Ammar .(2020) .Achieving Sustainability in Sudan Through Microfinance and Mobile Banking . تأليف*Enhancing Financial Inclusion through Islamic Finance* .(الصفحات 297-325) Springer International Publishing . doi:10.1007/978-3-030-39939-9_13
- Ernst & Young .(2017) .*Innovation in financial inclusion* تم الاسترداد من . Ernst & Young Global Limited: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/trust/EY-innovation-in-financial-inclusion.pdf?download.
- Financial and Information Infrastructures .(2016) .(المحرر) *Financial Inclusion and Agency Banking in Sudan* تم الاسترداد من . STRENGTHENING FINANCIAL SECTORS: https://www.firstinitiative.org/projects/financial-inclusion-and-agency-banking-sudan
- Fozan Fareed, Mabel Gabriel, Patrick Lenain and Julien Reynaud .(2017) . *FINANCIAL INCLUSION AND WOMEN ENTREPRENEURSHIP: EVIDENCE FROM MEXICO*) . OECD Economics Department (المحرر ، doi:https://dx.doi.org/10.1787/2fbd0f35-en
- Global Financial Literacy Excellence Center .(2021) .*Global Financial Literacy Survey* من الاسترداد تم . https://howmuch.net/articles/financial-literacy-around-the-world
- Gomber, P., Koch, JA & .Siering, M .(2017) .Digital Finance and FinTech: current research and future research directions . *Business Economics* .580–537 ،doi:https://doi.org/10.1007/s11573-017-0852-x
- GPFI .(2016 ,10 8) .*G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS* من الاسترداد تم .The Global Partnership for Financial Inclusion (GPFI): https://www.gpfi.org/sites/gpfi/files/G20%20Set%20of%20Financial%20Inclusion%20Indicators.pdf
- International Monetary Fund. Middle East and Central Asia .(2020) .Sudan: Selected Issues .41 صفحة ،(073)*2020* . doi:https://doi.org/10.5089/9781513536743.002
- Jan Bellens .(2018 ,4 25) .*How banks can play a stronger role in accelerating financial inclusion* من الاسترداد تم .ey.com: https://www.ey.com/en_gl/trust/can-inclusive-banking-drive-economic-growth-in-emerging-markets
- Mandira Sarma, Jesim Pais .(2011) .Financial Inclusion and Development .*Journal of International Development*-613 ،(5)*23* ، .628doi:https://doi.org/10.1002/jid.1698
- Manyika, James and Lund, Susan and Singer, Marc and White, Olivia and Berry, Chris .(2016) .Digital finance for all: Powering inclusive growth in emerging economies .*McKinsey Global Institute*.15-1 ،
- Obert Maposa ،Uloaku Oyewole ،و Kingstone Mutsonziwa .(2021 ,12 22) .*Financial Inclusion* من الاسترداد تم .World Bank: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion
- Peterson K. Ozili .(2018) .Impact of digital finance on financial inclusion and stability .*Borsa İstanbul Review* .340-329 ،(4)*18* ، doi:https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003
- Rupa Ranganathan and Cecilia Briceño-Garmendia .(2011) .*Sudan's Infrastructure: A Continental Perspective* .World Bank . تم الاسترداد منhttps://ppiaf.org/documents/3158/download.
- The World Bank 27) .Jun, 2021 .(*Sudan 2021, National Financial Inclusion Survey Highlights* من الاسترداد تم .World Bank: http://documents.worldbank.org/curated/en/099062724163528803/P1713711b16fcc04819a1310b32a10f69ce
- World Bank 13) .Sep, 2022 .(*World Bank Group* 19 تاريخ الاسترداد .Sep, 2024 من ،Financial Inclusion: https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview
- *Worldometers.info* 19) .Aug, 2024 من ،2024 ,8 10 تاريخ الاسترداد .(https://www.worldometers.info/world-population/sudan-population/